قائمة المحتويات

رقم الصفحة

فصـــل أولـــــى: ١-٩

تمهيد. ٢

المشكلة البحثية للدراسة ٤

تساؤلات الدراســـــة. ٥

الأهداف البحثيـــــة. ٥

أهميـــة الدراســـة. ٦

خطـــة الدراســـة. ٧

المراجـــــــع..... ٩

الجزء الأول : الإطار النظرى والمرجعى للدراسة

الفصـــل الأول: الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع البحث ورؤية نقدية لها: ١١-٥٣

تمهيد. ١٢

أولا: دراسات متعلقة بالمشاركة الشعبية للسكان الـريفيين فـى برامج التنمية الريفية..... ١٣

ثانيا: دراسات متعلقة بمعوقات وتحديات برامج التنمية الريفية. ١٦

ثالثا: دراسات تتعلق بأدوار المنظمات الريفية الحكومية وغيـر الحكومية فى برامج التنمية الريفية..... ١٩

رابعا: دراسات متعلقة بدور المرأة الريفية فـى تنفيـذ بـرامج التنمية الريفية..... ٢٨

خامسا: دراسات متعلقة بأثر الهجرة فى برامج التنمية الريفيـة ٣٥

سادسا: دراسات متعلقة بأثر التكنولوجيا على بـرامج التنميـة الريفية ٣٨

سابعا: دراسات بدور البدو فى التنمية الريفية. ٤١

رؤية وصفية للدراسات السابقة. ٤٤

المراجـــــــع..... ٥٠

الفصل الثانى: التوجهات النظرية للدراسة الراهنة: ٥٤-٨٤

أولا: مفهوم النظريـــة الاجتماعيـــة ٥٦

ثانيا: تصنيف نظريات علم الاجتمـــاع ٥٦

ثالثا: أهمية النظريـــة الاجتماعيـــة..... ٥٧

رابعا: التوجهات النظرية للدراسة الراهنة ٥٨

١-التفاعلية الرمزيـــــة..... ٥٨

٢-الصـــــراع. ٦١

٣-التخلـــــف. ٦٣

٤-الدوافع الشخصية..... ٦٥

٥-الدور الاجتماعـــــى. ٦٨

٦-التبادل الاجتماعى..... ٧٠

٧-الفعل الاجتماعى التطوعى. ٧٣

٨-البنائية الوظيفية..... ٧٥

٩-التحديـــــث. ٧٦

١٠-القـــــوة..... ٧٧

١١-الصفـــــوة..... ٧٩

تعقيـــب ٨١

المراجـــع ٨٢

الفصل الثالث: المجتمعـات الريفيـــة: ٨٥-١١٣

تمهيـد:..... ٨٦

أولا: مفهوم عام للمجتمعات الريفيـــة ٨٧

ثانيا: التطور التاريخى للمجتمعات الريفية ٩١

ثالثا: نظم الإقامـــة بالمناطق الريفيـــة ٩٨

تعقيـــب ١١١

المراجـــع ١١٢

الفصل الرابع: التنمية الريفية (إطلالة سريعة): ١١٤-١٣٧

أولا: خلفية عامة عن التنمية الريفية ١١٥

ثانيا: الأسباب التى أدت إلى الاهتمام بتنمية المجتمع الريفى ١٢٥

ثالثا: إدارة التنميـــــة الريفيـــة ١٢٩

تعقيـــــب ١٣٤

المراجـــــع ١٣٥

الفصل الخامس: المشاركة الشعبية المجتمعية فى التنمية الاجتماعية: ١٣٨-١٦٥

أولا: المشاركة الشعبية المجتمعية فى التنمية الريفية..... ١٤٠

ثانيا: مشاركة المرأة فى العمل التطوعى ١٤٨

تعقيـــــب ٤٦٣

المراجـــــع ١٦٥

الفصل السادس: المنظمات الريفية ودورها فى التنمية: ١٦٦-١٩٥

أولا: إطلالة تاريخية على جهود البيئة الريفية فى الماضى ١٦٨

ثانيا: بعض تجارب مميزة للجمعيات الأهلية فى تنمية المجتمعات المحلية ١٧٠

ثالثا: دور الجمعيات الأهلية التطوعية فى تحقيق التنمية . ١٧٣

رابعا: عرض لبعض من منظمات التنمية الريفية ١٧٦

خامسا: عينة من المنظمات الحكومية الريفيـــة وأخـــرى غيـــر الحكومية الأهلية ١٨٤

تعقيـــــب ١٨٩

المراجـــــع ١٩١

الفصل السابع: إدارة موارد النظام التنموى والبيئى فى القرية المصرية (بالتطبيق على محافظة الدقهلية): ١٩٦-٢٣١

أولا: الجهات الحكومية العاملة فى مجال التنمية الريفية والبيئية بمحافظة الدقهلية ١٩٧

ثانيا: الجهات غير الحكومية العاملة فى مجال التنمية الريفية والبيئية بمحافظة الدقهلية ٢١١

تعقيب ٢٢٠

المراجع ٢٢٢

الفروض البحثية ٢٢٤

الجزء الثانى:

الفصل الثامن: الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية وتوصيف لعينة الدراسة أفراد عينة البحث: ٢٣٣-٢٧٧

أولا: الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية ٢٣٥

ثانيا: وصف الخصائص الشخصية لأفراد عينة البحث ٢٥٢

المراجع ٢٧٧

الفصل التاسع: نتائج الدراسة الميدانية: ٢٧٨-٤٠٥

أولا: نتائج متعلقة بأثر تنفيذ مشروعات برنامج شروق على جانب المشاركة الشعبية ٢٧٩

ثانيا: نتائج متعلقة بأثر تنفيذ مشروعات برنامج شروق على جانب البيئة..... ٣٠٥

ثالثا: نتائج متعلقة بأهم المشكلات المعوقة لتنفيذ مشروعات برنامج شروق..... ٣٧٧

رابعا: نتائج متعلقة بالحلول المقترحة للتغلب على مشكلات برنامج شروق..... ٣٨٩

خامسا: مناقشة النتائج وتفسيرها ٣٩٩

ملخص الدراسة ومقترحاتها: ٣٠٦-٤٢٤

أ-ملخص الدراســـة ٣٠٧

ب-مقترحات الدراسة ٤٠٨

مراجع الدراسة: ٤٢٥-٤٤١

المراجع العربية ٤٢٦

المراجع الأجنبية ٤٣٩

ملاحق الدراسة: ٤٤٢-٤٥٦

إستمارة الاستبيان ٤٤٣

ملخص باللغة الأجنبية 1-5

ملخص الدراسة ومقترحاتها

١-ملخص الدراسة:

على الرغم من تخصيص الحكومة المصرية للقطاع الريفي عددا من برامج التنمية الريفية الكثيرة منذ السبعينات بهدف تنميته والعمل على رفع مستوى المعيشة فيه من خلال جهاز بناء وتنمية القرية المصرية، إلا أن هذا القطاع الريفي ما زال يعانى كثيرا من شتى أنواع التخلف وسوء الأحوال المعيشية وعدم كفاية الخدمات والمرافق اللازمة للمعيشة وتفاوت الدخول عن الحضر وسوء الأحوال الصحية وتدهور الموارد الطبيعية والاعتداء عليها وإهدارها على مر السنوات ٠

وجاءت هذه الدراسة لنتعرف بها على مدى تأثير كل هذه البرامج التنموية الحكومية متخذين من البرنامج القومي للتنمية الريفية المتكاملة (شروق) مثالا لهذه البرامج باعتباره أخرها، والوقوف على ندى استفادة سكان المجتمع الريفي المصري من تنفيذ مشروعات البرنامج، وما هو اثرهذا التنفيذ عل السكان الريفيين؟ وما كفاية هذه البرامج ؟ وهل تحتاج الى تعديل مسار وتوجيهها إلى أماكن وفئات أخرى أكثر احتياجا وأكثر فقرا بهدف إحداث التغييرات المرجوة في حياة سكان هذه المجتمعات بغرض تحسين أحوال معيشتهم؟ وذلك عن طريق تحقيق الأهداف البحثية التالية:

١- دراسة اثر تنفيذ مشروعات برنامج شروق على بعض المتغيرات الخاصة بجانب المشاركة٠

٢- دراسة اثر تنفيذ مشروعات برنامج شروق على بعض المتغيرات الخاصة بجانب البيئة٠

٣- التعرف على أهم المشكلات التي تعوق عمل البرنامج ٠

٤-التعرف على أهم الحلول المقترحة للتغلب على مشكلات ومعوقات تنفيذ برنامج شروق٠ و ذلك من وجهة نظر المبحوثين أفراد العينة

ولتحقيق تلك الأهداف تم إجراء دراسة ميدانية في ثلاثة قرى ام بمحافظة الدقهلية بالإضافة الى فراها التوابع ، كما تم اختيار عينة عشوائية بلغ قوامها ٣٨٣ مبحوث من اجمالى تعداد سكان هذه القرى الثلاثة البالغ ٩٥٧٣٤ نسمة وفقا لمعادلة مورجان وكريكسى ووزعت كما يلي: ١٣٧ مبحوث من قرية ميت الفرماوى (مركز ميت غمر)، ١٤٩ من قرية البرامون (مركز المنصورة)، و٩٧ من قرية المجمودية (مركز دكرنس).

وقد استخدم الباحث أسلوب المقابلة الشخصية في جمع البيانات عن طريق استمارة استبيان أعدت لذلك خصيصا خلال الفترة من أول شهر ديسمبر ٢٠٠٤ وانتهت في آخر شهر يناير ٢٠٠٥ .

وقد احتوت الدراسة على ٣٥ متغير بحثي منها ١٧ متغير مستقل ، و١٨ متغير تابع منها ١٢ متغير تخص جانب المشاركة ، و٦ متغيرات تخص جانب البيئة.

وقد استخدم في تحليل بيانات هذه الدراسة التكرارات والنسب المئوية ،كما استخدم مربع كاى لاختبار الفروض.

ب-مقترحات الدراسة:

وبناءا على ما توصلت إليه هذه الدراسة من نتائج تم عرضها وتفسير البعض منها في الجزء الثاني السابق من هذا الفصل، فان الدراسة تقترح كذلك عددا من المقترحات سوف نعرضها في هذا الجزء الثالث كما يلي:

أولا: بالنسبة لجانب المشاركة:

١- فيما يخص المشاركة في تنفيذ مراحل البرنامج المختلفة:

-اتضح من نتائج الدراسة ارتفاع نسب المشاركة في تنفيذ مراحل البرنامج ٩٤,٤% لاجمالى أفراد العينة، ٩٨,٧% لأعضاء لجان شروق، ٩٠,١% لغير أعضاء لجان شروق.ولذا تقترح الدراسة ما يلـــــــى:

أ- تصميم برنامج تدريبي مكثف للمتميزين والمتطوعين للعمل التنموي لتعظيم دور المشاركة وتنفيذه عن طريق التنسيق مع رجال الأعمال والقطاع الاهلى من جمعيات تنمية مجتمع المحلية النشيطة بالقرية .

ب- الاهتمام بالتركيز على الخريجين والخريجات الجدد الذين لم يلتحقوا بعد بالعمل والذين تكون لديهم الرغبة في تقبل العمل التطوعي لتجنيدهم وتدريبهم للعمل في مجال العمل الاجتماعي بهدف خدمة القرية في مقابل اجر مادي مناسب تحت مسمى رواد التنمية.

٢- فيما يخص رضا أعضاء لجان شروق واستفادة المجتمع من اجتماعات وندوات البرنامج :

- نتيجة لما توصلت إليه الدراسة من رضا أعضاء لجان شروق للمستوى العالي بنسبة ٥٩,٣٣%وهى ليست بالنسبة المطلوبة أو المنطقية، وبالإضافة إلى وصلت إليه من نسب ضعيفة جدا بشان استفادة أعضاء لجان شروق من حضور اجتماعات لجان البرنامج بنسبة ٢٥,٣%، وبنسبة ٤٤% من حضور الدورات التدريبية وندوات التوعية التنويرية. وبنسبة ١,٧ % لغير أعضاء لجان شروق وبنسبة ٤,٧ % عن حضور الدورات التدريبية وندوات التوعية التنويرية، لذا تقترح الدراسة ما يلي:

أ-العمل على زيادة تعظيم دور لجان شروق ودعمها بقيمة اكبر معنويا، إداريا، وماليا حتى يلقى أعضاء تلك اللجان رضا اكبر وأعظم عن عملهم بها.

ب- عمل دراسات تقييمية خاصة مستمرة بهدف الوصول لمعوقات رضا أعضاء لجان شروق وأسباب عزوف بعض أفراد المجتمع من أعضاء شروق وغير الأعضاء على المشاركة في هذه اللجان وحضور دورات وندوات وتدريب البرنامج وتحديد الأسباب الحقيقة لضعف الاستفادة منها وذلك عن طريق الاشتراك مع الجمعيات الأهلية وجمعيات تنمية المجتمع المحلى وفريق من الأساتذة العلميين والمتخصصين.

ج- زيادة أعداد أعضاء الجمعيات الأهلية بالقرية وخاصة جمعيات تنمية المجتمع المحلى ذات الخبرات العالية في التنمية فى تكوين هذه اللجان وجعلها هي الركيزة الأساسية التي تتكون منها تلك اللجان بصفة أساسية .

د- العمل على تقليل أعداد الموظفين الحكوميين داخل اللجان والبعد عن الاعتماد عليهم إلا في حدود قليلة بهدف التنسيق وتذليل المعوقات فقط.

٣- فيما يخص تغيير سلوك أفراد المجتمع البيئي نتيجة لمشاركتهم في تنفيذ مشاريع البرنامج:

- أظهرت الدراسة الميدانية أن أعلى تغيير في السلوك البيئي لأفراد المجتمع جاء تغييرا منتشرا بين هؤلاء الأفراد وبنسب ٧٩,٩% ، ٧١,٣%، ٨٥,٤ % بين كل من اجمالى أفراد العينة، وأعضاء لجان شروق، وغير الأعضاء على الترتيب بناءا على مشاركتهم في تنفيذ مشاريع برنامج شروق.

٤- فيم يخص صور المشاركة:

- أظهرت نتائج الدراسة الميدانية تعدد وتباين صور مشاركة كل من اجمالى أفراد العينة ، وأعضاء لجان شروق، وغير الأعضاء أثناء تنفيذ مراحل برنامج شروق الخمسة بنسب ٩٨,٤%، ٩٦,٧%، ٩٩,٦% على الترتيب.

٥- فيما يخص درجة المشاركة:

- أظهرت الدراسة الميدانية أن أعلى درجات مشاركة كل من اجمالى أفراد العينة، وأعضاء لجان شروق إجمالى في مراحل تنفيذ برنامج شروق الخمسة جاءت مشاركة متوسطة بنسب ٤٨,٣%، ٥٨,٧% على الترتيب،وعالية بنسبة ٥٦,٢% لغير أعضاء لجان شلروق.

٦- فيما يخص درجة الاستفادة من المشروع:

-أظهرت الدراسة الميدانية أن أعلى درجات للاستفادة من مشاركة كل من اجمالى أفراد العينة، وأعضاء لجان شروق،وغير الأعضاء في مراحل تنفيذ برنامج شروق جاءت درجات استفادة متوسطة بنسب ٥٢,٧%، ٦٠,٧%،٤٧,٦% على الترتيب. لذا فان الدراسة تقترح :

أ- تصميم برامج مسابقات بصفة دورية سنوية بين مناطق وشوارع القرية الواحدة وبين قرى المركز الواحد وبين قرى المراكز المختلفة لتشجيع أفراد المجتمعات الريفية على التصارع والتسابق في تنفيذ مشروعات التنمية الريفية بطريقة أفضل واحسن.

ب- تنظيم أيام لتبادل الخبرات بين قرى المحافظة على غرار دورات تبادل الخبرات التي كان الجهاز ينفذها في السنوات السابقة بنجاح لبن المحافظات حيث كان يتم فيها بالفعل تبادل أنواع مشروعات التنمية الريفية وتعلم كيف يتم التغلب على تذليل معوقات ومشكلات التنفيذ.

هذا بهدف تبادل الخبرات والتعلم من خبرات الغير في النواحي التالية :الوقوف على مدى التحسن فى سلوك أفراد القرى الأخرى والناتج عن مشاركتهم في تنفيذ مشروعات برنامج شروق، التباين فى صور المشاركة الشعبية المجتمعية من قرية لقرية أخرى، درجات ومستويات مشاركة أفراد المجتمعات الريفية المتباينة في مواردها المحلية، الاختلاف في تباين درجات الاستفادة من تنفيذ مشروعات التنمية بفري المحافظة.

ثانيا: فيما يخص جانب البيئة:

١- بالنسبة لمشروعات قطاع الصرف الصحي أظهرت النتائج أن ٩٦,١% من اجمالى أفراد العينة اتفقت على تنفيذ مشروعات الصرف الصحي بالقرى الأم وان درجة الاحتياج البيئي لها كان عالي ودرجة الاستفادة منها كانت كبيرة وأنها تعمل بدرجة كفاءة وجودة عالية وكلها كذلك جاءت بنفس النسبة السابقة.

ونظرا لهذه النتائج فان الدراسة تقترح ما يلي:

أ-العمل على تنفيذ المزيد من مشروعات الصرف الصحي خاصة فى القرى التوابع وتوابع التوابع والكفور (شبكات- خطوط انحدار- خطوط طرد- محطات رفع- محطات معالجة).

ب-البحث عن نظم جديدة لإنشاء محطات معالجة مياه الصرف الصحي تصلح للتكتلات السكانية الريفية الصغيرة بحيث تكون قليلة التكلفة ولا تحتاج إلى مساحة كبيرة من الأرض.

ج- تسهيل الإجراءات الإدارية لدخول القطاع الخاص في تنفيذ مثل هذه المشروعات.

د- التنسيق مع وزارة الزراعة على تسهيل الموافقات الإدارية على تخصيص قطع مناسبة من الاراضى الزراعية بأطراف القرية تصلح لإقامة محطات معالجة لمياه الصرف الصحي بالقرى.

٢- لما أظهرته نتائج الدراسة فيما يخص تنفيذ مشروعات مياه الشرب من ان نسبة ٧٥,٥% من هذه المشروعات تم تنفيذها في القرى الأم ، وان نسبة ٥٤,٣% ذكرت أن درجة الاحتياج البيئي لتنفيذ مثل هذه المشروعات جاءَ عاليا ، ولكن نسبة ٥٧,٧% ذكرت ان درجة الاستفادة منها و درجة جودتها وكفاءتها جاءت متوسطة . لذا فان الدراسة تقترح مايلى:

أ-ضرورة الاتجاه إلى الاهتمام بنوعية خدمة مياه الشرب من(ضخ قوى لمياه الشرب طوال العام/ تقليل فترات الانقطاع/ التنقية من الشوائب والأتربة والديدان الضارة/ صيانة محطات التحلية الدورية والمستمرة/ إحلال وتجديد محطات تنقية وتحلية مياه الشرب/....)

ب-إنشاء هيئة إشرافية رقابية تكون وسيطة بين الاهالى وجهة التشغيل لتوصيل الشكاوى و متابعة لمشكلات تشغيل وصيانة المشروع (يفضل أن تكون جمعية تنمية المجتمع من داخل القرية).

ج- العمل على استمرار وزيادة ندوات ولفاءات توعية ترفع من وعى السكان البيئي المائي (ترشيد / تخزين/ النظافة العامة/ غسيل خزانات/ صحة / بيئة / .....) من متخصصين في هذا المجال .

د-الإقلاع عن أسلوب التنمية بالسياسة والبعد عن الوسيط السياسي والإكثار من التنمية عن طريق تحديد الاحتياجات وتنفيذ المشروعات الملحة.

٣-لما أظهرته نتائج الدراسة فيما يخص تنفيذ مشروعات النظافة والتجميل من أن نسبة ٥٣,٣% ذكرت أن مشروعات النظافة والتجميل قد تم تنفيذها في القرى الأم، وعلى الرغم من أن درجة الاحتياج البيئي لهذه المشروعات ، و درجة الاستفادة منها قد جاء بنسب ٤٠,٧%،٤٣,٣% على الترتيب وهى أعلى نسب الا ان العينة ذكرت أن أعلى درجة كفاءة وجودة عمل هذه المشروعات كانت ضعيفة وبنسبة ٤٣,٩% فقط.

ولذا تقترح الدراسة ما يلـــــــــي :

أ-إسناد إدارة هذه المشروعات إلى الجمعيات الأهلية (جمعيات تنمية المجتمع المحلية) لإدارتها.

ب-تغطية اغلب القرى الأم والتوابع بالمحافظة بمشروعات النظافة والتجميل.

ج- تشجيع دخول القطاع الخاص والجمعيات الأهلية في هذا المجال (جمع/ وفرز/ وتدوير القمامة)

د- العمل على استدامة رفع الوعي البيئي للسكان عن طريق الندوات واللقاءات والاجتماعات النقاشية المركزة.

هـ- وضع نظام دوري لصيانة معدات النظافة من (جرارات/ مقطورات.....) عن طريق مهندسين صيانة متخصصين.

و- إضافة مشروعات التخلص الآمن من المخلفات الزراعية(المنتجات الزراعية الثانوية)،والعمل على تسويقها مثل (كبس قش الأرز / وتبن الفول والبرسيم .....)

ز- المناشدة بإنشاء هيئة مستقلة تكون مسئولة عن إدارة مشروعات النظافة والتجميل في قرى المحافظة وسوف نوضح نموذج مقترح بخصوص هذا الشأن في نهاية المقترحات.

٤- لما أظهرته الدراسة من نتائج فيما يخص مشروعات الري من ان كل هذه المشروعات تم تنفيذها بالقرى الأم بنسبة ٣٣,٢%، وجاءت درجة الاحتياج البيئي ، و درجة الاستفادة منها ، و درجة جودة وكفاءة هذه المشروعات بنسب واحدة وهى ٢٥,٣%.

فان الدراسة تقترح ما يلي:

أ- العمل على وضع خطة طموحة قابلة للتنفيذ الزمني والمالي لتغطية و ردم كل المجارى المائية المكشوفة المتخللة للتكتلات السكانية داخل قرى المحافظة.

ب- التنسيق مع وزارة ومديرية الموارد المائية والري لدفع وزيادة تنفيذ مثل هذه المشروعات (تغطية/ ردم/ تدبيش) للحفاظ على الصحة العامة لسكان المجتمعات الريفية بالمحافظة ، والعمل على رصد ميزانية سنوية خاصة بهذه الخطة .

ج- زيادة الندوات واللقاءات البيئية التي ترفع من وعى السكان البيئي وتحث على ضرورة الحفاظ على المجارى المائية نظيفة وخالية من القمامة ومخلفات المنازل والمحلات والحيوانات والطيور النافقة / مياه الصرف الصحي.

د- ضرورة وضع نظام يضمن إلزام مديرية الموارد المائية والري بإزالة آثار تطهير الترع والمساقى المائية على حوا نب الطرق داخل القرى.

٥- نظرا لما أظهرته الدراسة فيما يخص تنفيذ مشروعات الطرق من أن نسبة٣٠% من هذه المشروعات قدتم تنفيذها فى القرى الأم وان درجة الاحتياج البيئي لها، ودرجة الاستفادة منها ، ودرجة كفاءة وجودة جاءت كلها بنسبة متساوية وهى نسبة٢٥,٦% لكلا منهم .

ولذا الدراسة تقترح ما يلي:

ا-ضرورة التنسيق بين مديرية الطرق ، الجهة المسئولة عن مياه الشرب ، والصرف الصحي ، التليفونات، الكهرباء للعمل على المحافظة على صيانة الطرق المرصوفة.

ب-وضع برنامج صيانة للطرق التي يتم رصفها بإشراف مديرية الطرق.

ج- وضع جهة إشرافية رقابية على الطرق المرصوفة بحيث تكون حلقة وصل بين الاهالى ومديرية الطرق (مشكلات، شكاوى، حلول)

د-العمل على رفع وعى السكان بالنسبة للمحافظة على الطرق المرصوفة وصيانتها عن طريق متخصصين.

٦-وفيما يخص تعبئة أفراد المجتمع تقترح الدراسة بصفة عامة تنظيم الندوات واللقاءان والاجتماعات بهدف التوعية ورفع الوعي التنموي والبيئي لإفراد المجتمعات الريفية عن طريق جمعيات تنمية المجتمعات المحلية بالقرى لأنها على الأجدر والأقدر على تحقيق الاتصالات بأفراد هذه المجتمعات والتأثير المباشر والمستهدف في إفراده

ثالثا: فيما يخص المشكلات الحكومية :

نتيجة لما أظهرته نتائج الدراسة من وجود مشكلات حكومية تتمثل في قلة التمويل الحكومى، وكثرة الموافقات الإدارية، وسوء إدارة المشروعات بعد تنفيذها من اجمالى أفراد العينة بمتوسط نسب٢٠,٥، ١٣,٥، ٨,٤% على الترتيب٠فات الدراسة تقترح :

١- جذب مصادر أخرى للتمويل غير الحكومي لزيادة تمويل تنفيذ مشروعات التنمية بالقرى٠

٢- تشجيع القطاع الخاص على توريد المعدات والآلات الميكانيكية التي تلزم تنفيذ مشروعات التنمية الريفية بقرى المحافظة مثل الجراران الزراعية،المقطورات،ماكينات ضم المحاصيل الزراعي،مكابس المخلفات الزراعية(قش الأرز،تبن الفول،٠٠)،قطاعات المحاصيل الزراعية٠٠٠٠ بدلا من الشركات الحكومية،بعد تذليل صعوبات العروض والاسعار٠٠٠٠٠

٣- العمل على زيادة التنسيق بين الوزارات المعنية بتنمية الريف ومستوياتها المحلية مثل وزارة الدولة لشئون البيئة، والشئون الاجتماعية، والتنمية المحلية، والزراعة واستصلاح الاراضى بهدف تذليل الصعوبات التي تواجه تنفيذ مشروعات التنمية الريفية٠

٤- تعظيم وتفعيل دور الجمعيات الأهلية داخل القرية وخاصة جمعيات تنمية المجتمع المحلية وإبراز دورها في إسناد ادراة مشروعات جمع القمامة التي تم تنفيذها عن طريق الوحدات المخلية القروية إليها عن طريق نقل الملكية او الإعارة او التاجير.

٥- ضرورة وضع برنامج صيانة دورية للمعدات المستخدمة في مشروعات التنمية الريفيةمثل الجرارات والمقطورات ...للحفاظ عليها أطول عمر ممكن.

رابعا: فيما يخص المشكلات الأهلية:

- نتيجة لما أظهرته نتائج الدراسة من مشكلات أهلية تتمثل في قلة المساهمات الشعبية المجتمعية، الصراعات العائلية داخل المجتمع،ومشكلة التبرع بالأرض، وغياب ثقة الاهالى بالحكومة والتنفيذيين لاجمالى أفراد العينة بمتوسط نسب ١٥%، ٢,٥%، ١,٤،٢% على الترتيب،فان الدراسة تقترح:

١- إعطاء دور اكبر وأوسع للجمعيات الأهلية وخاصة جمعيات تنمية المجتمع المحلية بالقرى للعمل فى زيادة المساهمات الشعبية المجتمعية و جمع الاشتراكات والمساهمات الخاصة بالمشروعات. وتقليل الصراعات العائلية داخل المجتمع،التبرع بالأرض، وكبديل للمسئولين التنفيذيين.

٢- تشجيع لجمعيات تنمية المجتمع المحلى بأخذ الدور الريادي بالتوسع فى عقد حملات التوعية وندوات رفع الوعي التنموي والبيئي ، و إجراء المسوح الاجتماعية.- والاشتراك فى تخطيط و الحصول على موافقات المشروعات.

٣- تفعيل دور جمعيات تنمية المجتمع فى تعبئة وتهيئة أفراد المجتمع الريفي بالاشتراك مع الجهات التنفيذية مثل الصحة والشباب والبيئة والتعليم على سبيل المثال.

وبصفة عامة:

تقترح هذه الدراسة إنشاء نموذجا جديدا أو مطورا لتنفيذ وإدارة مشروعات القمامة والنظافة على مستوى محافظة الدقهلية تحت مسمى (هيئة نظافة وتجميل قرى المحافظة) على مستوى عاصمة المحافظة.

- تكون هذه الهيئة مسئولة عن تنفيذ ومتابعة مشروعات جمع القمامة والمخلفات الحيوانية والزراعية وتدويرها.
- تضمن الصيانة الدورية للمعدات المستخدمة بقرى المحافظة.
- تدخل عملية الجمع والتدوير والنظافة نطاق الخصخصة والاهلية.
- تخفيف العبء عن كاهل الحكومة تدريجيا إلى ان يتم الاعتماد عليه بعد عدد سنوات معينة.
- تعمل على تشجيع القطاع الخاص بصفة جدية وحقيقة للدخول في مشروعات تنمية القرية عن طريق رسم خطة طموحة قابلة للتنفيذ الفعلي لإنشاء مصنع لتدوير القمامة بكل مركز ادارى بالمحافظة.
- العمل على عدم دخول اى جهة تنفيذ مشروعات تنمية قرية في هذا المجال إلا من خلال هيئة نظافة وتجميل ريف الدقهلية سواء كانت منح وجهات محلية وطنية (صندوق اجتماعي، بيئة، شئون اجتماعية...)أو منح أجنبية خارجية (كندية،إنجليزية،أمريكية،سويسرية،..).

وسوف نعرض بالتفصيل لهذا النموذج المقترح فيما يلي:

يعتبر هذا النموذج عبارة عن هيكل جديد لنظام جمع المخلفات المنزلية (القمامة) بالإضافة إلى المخلفات الحيوانية والزراعية والتخلص الآمن منها على قدر المستطاع داخل القرية الدقهلاوية بحيث يضمن هذا النظام الجديد النقاط التالية:

١- استمرار التمويل لتنفيذ مثل هذه المشروعات سواء عن طريق منح وطنية داخلية أو منح خارجية أجنبية .

٢- إعطاء دور جديد وحقيقي للقطاع الخاص في إدارة مثل هـذه المشـروعات ، وتـدوير هـذه المخلفات بتسهيل قطع ارض فضاء تصلح لإقامة مصانع للتدوير في كل مركز اداري، او عن طريق تسهيلات لتوريد المعدات التي يحتاجها المشروع .

٣- الإدارة المستدامة الجيدة لتلك المشروعات عن طريق الجمعيات الأهلية بعيـدا عـن الأجهـزة الحكومية التنفيذية بشرط أن يقتصر دور هذه الحكوميات على مساعدة الجمعيات الأهليـة فـي بعض الأمور مثل المساعدة على تنظيم المؤتمرات، دعمها مجتمعيا، تـذليل معوقـات جمـع التبرعات...إلخ.

٤- الصيانة المستمرة لمعدات هذه المشروعات (جرارات، مقطورات، مكابس، قطاعات،.....) عن طريق مهندسين متخصصين في هذا المجال بوضع نظام صيانة دوري متكامل.

٥- العمل على الاتجاه نحو الشروع في خصخصة هذا النظام تدريجيا على السنوات المقبلة بشرط تحسين الخدمة المقدمة للمواطن والعمل على جودتها .

٦- إعادة تقسيم مستوى المراكز الإدارية للمحافظة إلى ٥ مناطق بما يتلاءم مع كفاءة وفاعلية هذا الهيكل الجديد،مع إنشاء مرفق لنظافة وتجميل القرية على مستوى الوحدات المحلية القروية.

٧- محاولة إشراك كافة الجهات والوزارات والمديريات المعنية بالعمل في تنمية القريـة وخاصـة الأهلية منها والتنسيق معها والتعاون المستمر فيما يخص نجاح مثل هذا النظام الجديد.

٨- توعية وتعبئة وتجهيز المواطن الريفي بان مبدأ الدفع مقابل الخدمة مبدأ اساسـي وضـروري وحتمي لابد منه، ولكن بشرط توصيل الخدمة الجيدة المحسنة المتكاملة لذلك المواطن من جهة إدارة المشروع حتى يقبل هذا المبدأ.

٩- رفع رضا العاملين بهذا النظام الجديد بتقنين عملية توزيع هامش ربح ولو بسيط فـي البدايـة عليهم لرفع وزيادة انتمائهم للعمل بجد واجتهاد داخل هذا النظام الجديد، وذلك عن طريق إنشاء نظام مالي للإيرادات والمصروفات، مع العمل على الحد من أعداد العاملين الإداريين في هـذا المجال والتركيز على الفنيين المتخصصين وتدريبهم بما يتناسب مع رفـع كفـاءتهم وزيـادة إنتاجياتهم.

١٠- إنشاء وحدات حسابية ذات استقلالية في التصرف وحرية مالية مستقلة داخل الهيئة ومستوياتها المتدرجة للتشجيع استقلال عمليات التصرف المالي مع الإشراف عليها من الجهات المالية المتخصصة.

١١- العمل على توثيق ونشر بعض من المشروعات الناجحة فى منشورات او مطبوعات مصورة صغيرة.

١٢- رفع بناء قدرات الجمعيات الأهلية على مستوي القرية وزيادة بناء الثقة بينها وبين اهالى القرية عن طريق النقاط التالية :

أ- إسناد إدارة مشروعات النظافة والتجميل إلى هذه الجمعيات الأهلية كلا فيما يخصه.

ب-تعظيم دورة الجمعيات الأهلية في توعية وتهيئة وتعبئة أفراد المجتمعات الريفية المحلية عن طريق تنظيم الندوات والمؤتمرات والاجتماعات النقاشية .

ج- إبراز الدور الريادي للجمعيات لتحصيل الاشتراكات والتبرعات من أفراد المجتمع الريفي المستفيدين والمنتفعين من تنفيذ المشروعات.

د- العمل على دمج لجان شروق والقيادات التطوعية الطبيعية بالقرية داخل جمعيات تنمية المجتمع لتوحيد الجهود التنموية المبذولة.

هـ- العمل على إجراء تحريك وإشراك أفراد المجتمعات الريفية عن طريق إجراء قليل من المسوح الاجتماعية قبل وبعد تنفيذ بعض المشروع للوقوف على آراء هؤلاء الأفراد فى مشروعات التنمية التي تنفذ في قريتهم عن طريق تدريب متطوعى ومتطوعات جمعيات تنمية المجتمع

١١- إعطاء هذا الهيكل الجديد الصفة الرسمية القانونية لتنفيذ وإدارة مشروعات النظافة والتجميل في قرى الدقهلية مع اعتباره الجهة الوحيدة والقناة الشرعية والطريق الأوحد لدخول اى تمويل وطني آو اجنبى ، اهلى آو حكومي إلى القرية بغرض العمل في مجال النظافة والتجميل.

<u>ويمكن توضيح مستويات هذا النموذج المقترح عن طريق الشكل التالي:</u>

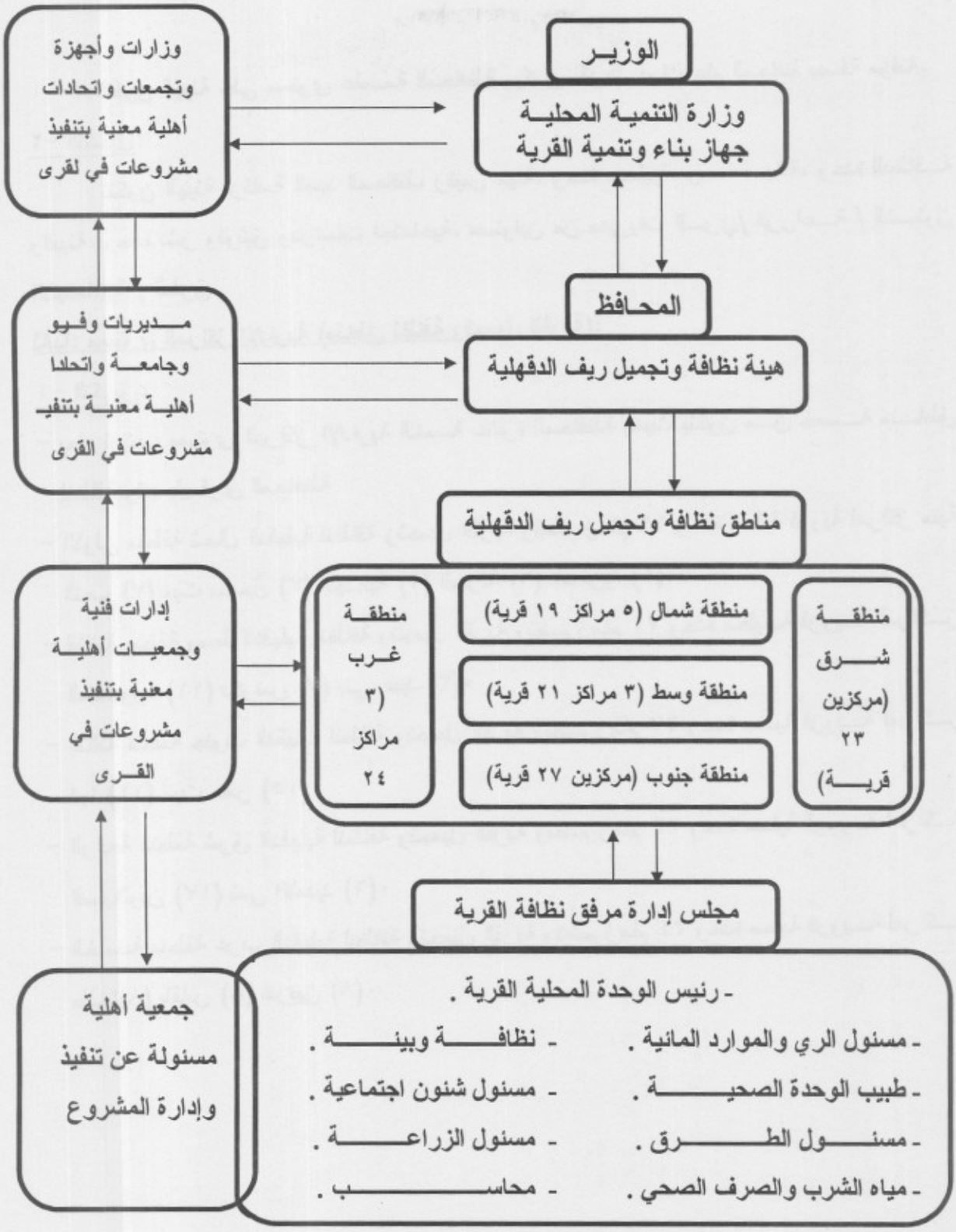

شكل رقم (٦) يوضح مستويات إتصال النموذج المقترح لإنشاء هيئة ذات طابع خاص لنظافة وتجميل ريف محافظة الدقهلية

تتكون الهيئة على مستوى عاصمة المحافظة ويكون مقرها ديوان عام المحافظ بصفة مؤقتة.

٢- التشكيل:

تتكون الهيئة برئاسة السيد المحافظ، رئيس هيئة، وحدة حسابية، وحدة صيانة، وحدة للنظافة والبيئة، وحدة نشر وتوثيق ودراسات اجتماعية، مسئولين من مديريات الري/ الزراعة / الشئون الاجتماعية / الطرق.

ثانيا: مستوى المراكز الإدارية (مناطق نظافة وتجميل القرية):

١- التكوين:

- يعاد ترتيب مستوى المراكز الإدارية الخمسة عشرة للمحافظة بحيث يتكون من خمسة مناطق لنظافة وتجميل قرى المحافظة
- الأولى منطقة شمال الدقهلية لنظافة وتجميل القرية وتضم زمام ١٩ وحدة محلية قروية لمراكز منية النصر(٧) ميت سلسيل (٣) الجمالية (٢) المنزلة (٦) المطرية (١).
- الثانية منطقة وسط الدقهلية لنظافة وتجميل القرية وتضم زمام ٢١ وحدة محلية قروية لمراكز المنصورة (١١) دكرنس (٧) بنى عبيد (٣).
- الثالثة منطقة جنوب الدقهلية لنظافة وتجميل القرية وتضم زمام ٢٧ وحدة محلية قروية لمراكز اجا (١٢) ميت غمر (١٥).
- الرابعة منطقة شرق الدقهلية لنظافة وتجميل القرية وتضم زمام ٢٣ وحدة محلية قروية لمراكز السنبلاوين (١٧) تمى الامديد (٦).
- الخامسة منطقة غرب الدقهلية لنظافة وتجميل القرية وتضم زمام ٢٤ وحدة محلية قروية لمراكز طلخا(٨) بلقاس (٨) شربين (٨).

٢- التشكيل:

تتكون المنطقة من رئيس المنطقة ويختار من بين رؤساء المراكز التي تقع في نطاق المنطقة تبعا لمعايير يتم الاتفاق عليها فيما بعد، بالإضافة إلى مهندس صيانة يكون مسئولا عن الصيانة الدورية لعدد مشروعات النظافة والمعدات الأخرى الموجودة في الوحدات المحلية القروية التي تقع ضمن نطاق منطقة عمله، بجانب محاسب للإشراف على الشئون المالية والحسابية الشهرية للجمعية الأهلية المسئولة عن إدارة المشروع بالقرى الواقعة في نطاق المنطقة.

ثالثا: مستوى الوحدات المحلية (مرفق نظافة وتجميل القرية):

١- التكوين:

- يعاد ترتيب مستوى المراكز الإدارية الخمسة عشرة للمحافظة بحيث يتكون من خمسة مناطق لنظافة وتجميل قرى المحافظة .

٢- التشكيل:

يتكون مجلس إدارة المرفق من رئيس الوحدة المحلية القروية، محاسب، مسئول نظافة وبيئة، طبيب الوحدة الصحية، مسئولين من الري / الزراعة / الشئون الاجتماعية / الطرق/ مياه الشرب والصرف الصحي .

الأنشطة والأعمال الخاصة بالهيئة:

١- جمع ونقل (مخلفات بيوت ومحلات القرية) القمامة.

٢-جمع المخلفات الزراعية (المنتجات الثانوية الزراعية).

٣- جمع المخلفات الحيوانية والمز رعية.

٤- العمل على التخلص الآمن من هذه المخلفات عن طريق تدوريها كلما أمكن ذلك .

٥- التسويق الاقتصادي لمخرجات تدوير كل من القمامة، والمخلفات الزراعية.

٦- تغطية وردم المجارى المائية الملوثة للبيئة والمتخللة للكتل السكنية بالتعاون والتنسيق مع مديرية الموارد المائية والري

الغرض من اقتراح تكوين هذا النظام:

يهدف هذا النظام المقترح الجديد إلى تحقيق الأهداف الرئيسية التالية:

١- الحد من تلوث البيئة الريفية.

٢- تحسين الأوضاع الصحية لإفراد المجتمعات الريفية.

٣- محاولة تقليل أعداد البطالة الريفية.

وذلك عن طريق تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

أهداف خاصة بالقطاع الحكومي والقطاع الخاص:

١- - إسناد إدارات المشروعات إلى جمعيات أهلية غير حكومية .

٢- تقليل الاعتمادات المالية حوافز الموظفين.

٣- توفير قطاع من الحكوميين على مستوى المراكز الإدارية (البطالة المقنعة).

٤- رفع مسئولية تشغيل المشروعات التنموية عن الموظف الحكومي الروتيني.

٥- وضع نظام جديد لحوافز العاملين بالمستويات الثلاثة بالهيكل الجديد المقترح سوف يزيد من انتماء الموظف وسرعة إنجازه وفاعلية وكفاءة العمل المنوط إليه كما يلي:

أ- يعقد اجتماع لمجلس إدارة المرفق كل شهر لمتابعة أنشطة الجمعيات المسئولة عن تنفيذ وإدارة المشروعات والإطلاع على الحسابات الختامية للمشروعات القائمة مثل مشروع القمامة على سبيل المثال، بعدها يتم رفع محضر الاجتماع مرفق به نسبة ١٠% من اجمالى صافى الدخل الشهري بعد حساب هامش الإرباح والمصاريف والصيانة والرواتب وكل ما يلزم من مصروفات خاصة بالمشروع إلى حساب منطقة نظافة وتجميل القرية التابع لها المرفق لتغطية حسابات الصيانة والحوافز والأجور مستقبلا تبعا لنظام المقنن.

ب- فور استلام محاضر الاجتماعات الخاصة بمرافق النظافة والتجميل التي تتبع المنطقة، يعقد اجتماع لمجلس إدارة المنطقة كل شهر لمتابعة أنشطة الجمعيات المسئولة عن تنفيذ وإدارة المشروعات والإطلاع على الحسابات الختامية للمشروعات القائمة ، بعدها يتم رفع نسبة ٢٠%

من اجمالى صافى الدخل الشهري للجمعيات بعد خصم مصاريف الصيانة والرواتب والحوافز المقنن إلى حساب هيئة نظافة وتجميل ريف محافظة الدقهلية لتغطية الصيانة والحوافز والأجور مستقبلا تبعا لنظام المقنن.

٦- تشجيع دخول القطاع الخاص في تنفيذ المشروعات التنموية بالقرية المصرية.-

٧- تشجيع إنشاء شركات شبابية متضامنة بإدارة المشروعات التنموية المنفذة .

٨- زيادة غير مباشرة في المشاركة المجتمعية لوجود عدم ثقة حاليا بين الاهالى والقطاع الحكومي.

أهداف خاصة بالجمعيات غير الحكومية (الأهلية) وأفراد المجتمعات الريفية:

١- التعرف على المواطن القادر وغير القادر من خلال الجمعيات الأهلية المحلية بقصد وضع نظام للتكافل الاجتماعي يضمن المشاركة المجتمعية.

٢- قدرة الجمعيات الأهلية على زيادة نسبة المشاركة المجتمعية في المشروعات بمساهمة الجمعية نفسها في هذه المساهمات مال / تبرع / مؤتمرات /مسوح / ندوات.

٣- انخراط أفراد الجمعيات الأهلية بين أفراد المجتمعات الريفية المحلية أكثر من الوضع الحالي .

٤- رفع نسبة تعليم وتعلم إدارات الجمعيات عن طريق إدارة المشروعات السليمة والايجابية.

٥- زيادة ربط القروض الشبابية ببعض أنواع المشروعات الريفية مثل إنشاء شركة أو جمعية صغيرة بين عدد من الشباب وإقراضهم جرار ومقطورة قمامة،ماكينات لتصنيع أكياس البلاستيك وخراطيم الكهرباء، تجارة مواسير مياه الشرب ومستلزماتها، مناحل عسل،مراجعات صناعية لبعض المشاريع، مكابس قش الأرز والمخلفات الزراعية، محارق طبية .....

٦- دفع القيادات الطبيعية ورموز المجتمعات الريفية إلى الاشتراك في العمل التنموي من خلال الانضمام إلى والاشتراك في جمعيات أهلية وتكوين الجديد منها.

٧- بناء قدرات الجمعيات الأهلية من خلال التدريب.

٨- زيادة مشاركة ومساهمات الاهالى للجمعية الأهلية لزيادة ثقتهم فيها عن الأجهزة الحكومية.

٩- زيادة موارد الجمعية من خلال إدارة المشروعات.

١٠- إعطاء المصداقية لمجلس إدارة الجمعيات أمام أفراد المجتمعات الريفية المحلية.

١١-زيادة دور الجمعيات الأهلية في تعبئة وتهيئة أفراد المجتمع الريفي عن طريق المؤتمرات ، الندوات، الدورات،رفع الوعي البيئي والتنموي.

١٢- سهولة اشتراك الجمعيات مع الأجهزة الحكومية الأخرى المعاونة الصحة ،التعليم،الري .....

أهداف خاصة بتنفيذ مشروعات التنمية الريفية:

١- تنفيذ المشروعات عن طريق هيكل واحد فقط أو قناة واحدة شرعية فقط يعطى دقة التخطيط والتنظيم والإلمام الجيد والثقة للجهات المانحة هو المسئول الوحيد عن تنفيذ المشروعات التنموية في القرية المصرية. وتكون هي الشرعية الوحيدة التي يمكن دخول اى منحة إليها لتنفيذ اى مشروع بالقرية وخاصة الخارجية منها.

٢- استكمال بعض المشروعات التي يمكن أن ينتهي تمويلها من احد جهة أخرى.

٣- الاهتمام بجودة ونوعية خدمة المشروع بدلا من طرح عدد كثير من المشروعات مثل تحسين نوعية مياه الشرب / نسبة الكلور/ تقليل فترات الانقطاع / التنقية من الشوائب والملوثات، جمع القمامة فترات الخدمة بطاقة الفرد،الصرف الصحي تقليل الطفح والامتدادات المستثمرة

٤- التكامل في تنفيذ المشروعات من خلال التنسيق بين الجهات المانحة.

٦- سهولة وضع خطة بيانات كاملة متكاملة يمكن الرجوع إليها في اى وقت بالنسبة لمتخذي القرار كما يسهل تحديثها عند الطلب.

٧- سوف يساعد هذا النظام فى تذليل معوقات وصعوبات تنفيذ المشروعات والقضاء على مشكلات التي كان يعانى منها منفذو المشروعات التنموية داخل قراهم.

٨- منع ازدواج تنفيذ المشروعات التنموية في الريف.